استراتيجية أساسية التزم بها جميع قادتها منذ العام ١٩٤٨. وتهدف هذه السياسة، أساساً، الى مصادرة الأرض الفلسطينية وتغيير البنية الديموغرافية في الارض المحتلة. ورأى أبو عيّاش ان الحل العادل للقضية الفلسطينية يجب ان يعتمد على القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، واحترام اتفاقية جنيف الرابعة.

من جانبها، شنّت الكاتبة الاسرائيلية ياعيل دايان (حزب العمل)، التي كان مقرراً ان تتقدّم بتعقيب، ثان، على أعمال المائدة المستديرة الاولى، هجوماً على حكومة الليكود الاسرائيلية، وُصف بأنه ذو طابع انتخابي. وربطت دايان بين نجاح مفاوضات السلام في المنطقة وتغيير الحكومة الاسرائيلية، من خلال الانتخابات للكنيست المقبل. حيث ان «٧٠بالمئة من الاسرائيليين يؤيّدون مبدأ مقايضة الأرض بالسلام». وطالبت دايان بوقف ما أسمته «الارهاب من كلا الطرفين»، من أجل إزالة مخاوف الاسرائيليين من احتمال اقامة دولة فلسطينية. وأيّدت هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، زاعمة ان توطينهم يتمّ خارج الارض المحتلة.

أثارت كلمة دايان جملة من الردود والتعليقات، حيث نجحت في حثّ الحضور على المشاركة في النقاش، الذي لم يكن ضيق الوقت قد سمح، حتى تلك اللحظة، بالبدء به. وكان أول المتحدثين هاشم محاميد، الذي لفت الانتباه الى ان أصوات المهاجرين السوفيات تُسمع، بوضوح، في العديد من المستوطنات الاسرائيلية، المنتشرة، بكثافة، في الارض المحتلة، مؤكداً ان هجرة اليهود، الحالية، الى اسرائيل، لا تهدّد مستقبل الارض المحتلة وحسب، بل تشكّل تهديداً خطيراً للفلسطينيين العرب، داخل «الخط الأخضر»، في الجليل، والمثلث، والنقب، ممّن تتعرّض أراضيهم وأملاكهم، باستمرار، للمصادرة والغلق لصالح توطين واسكان المهاجرين الجدد.

أمّا البير اغازاريان، الذي لم يخل ردّه من حدّة وانفعال، فقد شدّد على المخاطر المترتّبة على تصاعد النشاط الاستيطاني وتسارعه، ممّا لا يمكن معه الانتظار الى حين تبلور أكثرية اسرائيلية تؤمّن مجيء حكومة تُؤمن بالتسوية السلمية لمشاكل المنطقة. وأكد اغازاريان على ان القانون الدولي ينصّ على تطبيق القرارات العادلة لتقرير مصير الشعوب، الأمر الذي يجب ان ينطبق على الفلسطينيين، أيضاً، ليتمكّنوا من إقامة دولتهم المستقلة، والعيش بسلام مع جيرانهم.

وشدّد ابو عياش، أيضاً، على عامل الوقت، الذي تحاول اسرائيل، باستمرار، ان تخضعه لمصالحها الآنية والمستقبلية، مؤكداً «اننا لا نملك رفاهية الانتظار على محطة الباص [الى] ان يأتي السلام». فالوقت يعني طفلاً يُقتل، أو شجرة تُقتلع، أو بيتاً يُنسف، أو مدرسة تُغلق. وفي حين تُنكر اسرائيل على الفلسطينيين حق العودة الى ديارهم وأراضيهم، نجدها تمنح الجنسية للمهاجر السوفياتي، بمجرّد أن تطأ قدماه أرض المطار.

وفي محاولة منه للتخفيف من حدّة «العاصفة» التي أثارتها دايان، دعا موشي عميراف، الى التطلع نحو المستقبل، والبحث عن نقاط الاتفاق بين الاطراف المتنازعة «حيث ان نقاط الاختلاف معروفة، منذ زمن بعيد». وردّ د. محمد الحلّاج على ذلك بقوله: ان الحقائق الجديدة هي نتيجة للماضي، وبالتالي، من الصعب تجاهل ما حدث في العقود الأخيرة. واستبعد الحلّاج ان يؤدي تغيير هوية الحكومة الاسرائيلية ـ من الليكود الى العمل ـ الى أي تغيير حقيقي في السياسة الاسرائيلية، كما تدلّ على ذلك سياسة حكومات المعسكر العمالي المتتالية، منذ قيام اسرائيل. وتساءل الحلّاج عمّا اذا كان من الضروري، أيضاً، الاهتمام بضمان أمن الفلسطينيين في مقابل مطالبة اسرائيل المستمرة بضمانات أمنية وعسكرية في إطار التسوية السلمية المنشودة.

وتطرّق متتياهو بيليد إلى الموضوع المثار، فأكد، بدوره، ان تغيير الحكومة الاسرائيلية، ومجيء التحالف العمّالي، بزعامة شمعون بيرس أو اسحق رابين، لن يحدث أي تغيير جوهري في المواقف الاسرائيلية المتشدّدة. وانتقد بيليد مشروع عميراف حول «القدس الكبرى»، وقال انه يعني، في الواقع، وضع حوالى خُمس مساحة الضفة (الفلسطينية) خارج إطار مفاوضات التسوية، ومضاعفة عدد المستوطنين اليهود فيها، مؤكداً ان إمكان تحقيق تغيّر بنّاء، في السياسة الاسرائيلية، يتوقف على قدرة المجموعة الدولية على ممارسة ضغوط على